دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد من خلال تعزيز حماية حقوق الإنسان

الدكتورة بلحنافي فاطيمة
جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم

مقدمة:

رغم أن حقوق الإنسان قد اكتسبت أهمية بالغة في المجتمع الدولي المعاصر إلا أن هذا الاهتمام لم يستطيع الوصول إلى مستوى متقدم من الانتفاع بها بل اقتصر على وضع المعايير الدولية و الاعتراف بها دون تحقيق و تجسيد التمتع الفعلي بهاته الحقوق بالنسبة للأفراد و الجماعات و مختلف فئات المجتمع الضعيف و المهمشة تواجه حقوق الإنسان تحديات كبيرة نتيجة تداعيات العولمة الأمر الذي استوجب الاستعانة بمفهوم جديد (الحكم الراشد) ليتمكن مواكبة التطورات المتسارعة، و يوفر أدوات جديدة منم جهة و جديرة من جهة أخرى بتحقيق الحماية و ترقية حقوق الإنسان و ذلك من خلال مختلف فواعله و آليات في مقدمتها منظمات المجتمع المدني.

تعد منظمات المجتمع المدني أحد العناصر الأساسية في بناء نطام الجودة السياسية من خلال التعبير عن مدى توفر مجال للحريات بشكل يضمن وجود تربط عضوي بين الفعل السياسي و المواطني فهي تلعب دورا شديد الأهمية في عملية تحسين و تعزيز الرشادة الديمقراطية، التي نعني بها الحكم المتميز بالمشاركة و الشفافية، و تحسين الوصول إلى الخدمات

و سيادة القانون من خلال الحرص على تحسين جودة العمليات الانتخابية، والعمل البرلماني وذلك بتفعيل عملية المشاركة بين السلطة و المواطن.

سنتناول الموضوع من خلال تسليط الضوء في المبحث الأول على الحكم الراشد والصلات القائمة بحقوق الإنسان، أما المبحث الثاني سنتناول بالتحليل فواعل تعزيز حماية حقوق الإنسان في إطار الحكم الراشد، و سوف نرتكز بطبيعة الحال على الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني.

المبحث الأول :الحكم الراشد و الصلات القائمة بحقوق الإنسان

سنتعرض لهذا المبحث من خلال مطلبين نتناول في المطلب الأولماهية الحكم الراشد، أما المطلب الثاني نسلط الضوء على الصلات القائمة بين الحكم الراشد و حقوق الإنسان

المطلب الأول : ماهية الحكم الراشد

يشكل هذا المصطلح " الحكم الراشد" أحد المفاهيم، و القيم المنتجة من قبل البنك العالمي من سنة 1989، لغرض منع تحويل القروض العمومية عن مساراتها التنموية إلى مجالات أخرى كالتسليح مثلا، فالحكم الراشد من هذا المنظور اعتبر منطقا إصلاحيا يمنع تبديد الأموال العمومية، و ربطها مع الحقوق الأساسية للمواطن[1].

عمم هذا التصور و تعمق مع نهاية الحرب الباردة، حيث قام البنك ابتداء من سنة 1994، بتوسيع تصوره حول مفهوم الحكم الراشد بجعله

[1] - SUSAN, George; " The world bank and its concert of good governance ", London,Plutopren, 1995,PP205-206.

فلسفة التسيير بأمانة و شفافية، من خلال جعله مرتبط بمنطق الجودة السياسية القائمة على الدولة الحق و القانون[1].

من هذا المنطق يمكن أن تحدد المقتضيات التي يجب أن يقوم عليها الحكم الراشد وهي:[2]

- محاسبة الحاكم حسب قواعد اجرائية و قانونية فعالة و ناجحة.
- ضبط حركية المشروعية السياسية عن طريق انتخابات منتظمة حرة و نزيهة وتعددية.
- جعل أمن الأفراد و الممتلكات و الحريات من أولويات الدولة.
- تفعيل منطق دولة القانون.
- أولوية منطق دولة القانون.
- أولوية منطق حاجات الإنسان في فلسفة الخدمات العامة.
- ضبط عملية الشفافية من خلال ضمان حق المواطن في الإعلام و المعلومات.

و لتحقيق هذا كله اقترح البنك العالمي ضرورة فتح مجال للحريات السياسية بما ينتج أحزاب سياسية تعدية و مجتمع مدني مستقل و فعال الأمر الذي ينتج عنه عدد من الحركيات الاجتماعية و السياسية المؤسسة

---

[1] - A-B-Seligman, " The idea of civil society", New York, The free press, 1999,PP51-58.

[2] - سلوى الشعراوي و آخرون، إدارة شؤون الدولة و المجتمع، مركز دراسات و استشارات الإدارة العامة، القاهرة،2001، ص3.

لديمقراطية تشاركية قائمة على الإنسان المواطن و استقرار النظام السياسي، و تمكين الأفراد من حقوقهم.

المطلب الثاني : الصلات القائمة بين الحكم الراشد و حقوق الإنسان

بهدف تحقيق التنمية سواء داخل الدول النامية و المتقدمة، تزايد استخدام مصطلح الحكم الراشد مع بداية التسعينات من طرف المنظمات الدولية، و ارتبط ارتباطا و تيقا بمفهوم التنمية المستدامة[1].

و قد تحول إلى ضرورة ملحة للدول النامية خاصة، كنتيجة للتحديات التي فرضتها ولازالت تفرضها العولمة لذلك بات من الطبيعي أن تعمل الدولة على ايجاد التوازن بين الاستفادة من مميزات العولمة، وكذا تزويد البيئة المحلية بالاستقرار و الامن الاجتماعي والاقتصادي، من خلال تبني خطط لمواجهة التحديات المفروضة عليها و تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى استحداث أسلوب حكم يمكنها من ادارة التفاعل بين المجتمعات والمؤسسات المختلفة[2].

جاء على لسان الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة كوفي عنان بموجب إعلان الألفية أنه :" ربما يكون الحكم الراشد أهم عامل على الإطلاق للقضاء على الفقر و تعزيز التنمية"[3].

---

[1]- بن عثمان فوزية، دور الحكم الراشد في ترقية حقوق الإنسان، جامعة سطيف كلية الحقوق، 2009-2010، ص80

[2]- أحمد صقر عاشور، تحسين أداء التنمية من خلال اصلاح منظومة الحكم، الأردن،2005 صص 12-21.

[3]- Adel M. Abdellatif, Good governance and its relationship to democracy and economic development,2001,P20.

هذا ماجعل مفهوم الحكم الراشد يقترب من مفهوم حقوق الإنسان عندما لامس أهم قضية، و هي الحد من الفقر.

إن أجندة الألفية التي حملت عنوان " المشاركة في التنمية " قد حملت في طياتها ضرورة وجود الحكم الراشد و الذي يشمل البعدين السياسي و الاقتصادي[1].

هذا ما جعله يتصل اتصالا وثيقا بمفهوم الديمقراطية لأنها تعتبر الإطار الذي يمارس فيه الفرد حقوق المواطنة، ما يجعلها سابقة على المؤسسات التي يمارس فيها الحكم الراشد، فالديمقراطية وحدها القادرة على تأسيسه، كما أنها تضمن ترشيده، بالمقابل يكون الحكم الراشد في بيئة صحية و نشطة لتفعيل الديموقراطية.

و بخصوص علاقاته بالتنمية، فإن مجمل الدراسات و الأبحاث بهذا الخصوص، خاصة تلك الصادرة عن البنك الدولي، و العديد من المهتمين و الخبراء يؤكدون بأن الدول الفقيرة لم يتم تحقيق التنمية فيها ليس بسبب الفجوة التمويلية، بل لأسباب تعود للفجوة في المؤسسات و السياسات مقارنة مع الدول التي يتم تحقيق نتائج التنمية فيها، وفي هذا السياق يؤكد تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 :" أن الحكم الراشد من منظور التنمية الإنسانية هو الحكم الذي يعزز و يدعم و يصون رفاه الإنسان"[2].

[1]- بن عثمان فوزية، المرجع السابق، ص 34.

[2]- تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، تقرير التنمية الإنسانية العربي 2002، خلق الفرص للأجيال القادمة، ص 101

المبحث الثاني : فواعل تعزيز حماية حقوق الإنسان في اطار الحكم الراشد

إن فواعل الحكم الراشد متعددة لكن ما يهمنا في هاته الدراسة هي منظمات المجتمع المدني، هذا ما سوف ندرسه من خلال المطلبين الآتيين.

المطلب الأول : ماهية المجتمع المدني

يطلق مسمي المجتمع المدني على مجموعة من المنظمات التطوعية التي تملأ المجال العام بين الفرد و الدولة، لتحقيق مصالح الأفراد ملتزمة بذلك بقيم و معايير الاحترام و التراضي و الإدارة السليمة و التنوع و الاختلاف[1].

يعرق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هاته المنظمات بأنها النبع التي يتولد منه رأس المالي الاجتماعي، جماعة من الناس التي تعمل معا من أجل هدف مشترك وهو أمر لازم للحكم.[2]

تتألف العناصر الأساسية لمفهوم المجتمع المدني من المكونات الآتية:[3]

1- العمل التطوعي: بحيث تختلف منظمات المجتمع المدني عن الجماعات القريبة مثل الأسرة أو العشيرة أو القبيلة التي لا تدخل للفرد اختيار عضويتها و التي تكون مفروضة عليه بحكم الميلاد.

---

[1]- الحبيب الجناحي، " المجتمع المدني بين النظرية و الممارسات"، مجلة عالم الفكر الكويت، العدد الثالث، المجلد السابع و العشرون، مارس 1999، ص 34.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- المرجع نفسه.

2- **التنظيم** : المجتمع المدني منظم، وهو بذلك يختلف عن المجتمع بشكل عام إذ أن يجمع و يخلق نسقا من المنظمات أو المؤسسات التي تعمل بصورة منهجية.

3- **العنصر الأخلاقي** : و هو يعني قبول الاختلاف و التنوع بين الذات و الآخرين، وينطوي على حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مدنية تحقق و تحمي و تدافع عن مصالحهم المادية و المعنوية، و مصالح الفئات و القضايا التي يؤمنون بها، و الالتزام في ادارة الخلاف داخل و بين منظمات المجتمع المدني و بينها و بين الدولة بالوسائل السلمية و في ضوء قيم الاحترام و التسامح و التنافس السلمي.

4- **الاستقلالية** : يعتبر عنصرا جوهريا لتمكين منظمات المجتمع المدني من القيام بدورها و تحقيق أهدافها، ما يستوجب استقلالها تنظيميا و اداريا و ماليا عن ادارات الدولة الرسمية، كما يجب أن تكون استقلالية واقعية و ممارسة على أرض الواقع.

5- **الشفافية** : بحيث يجب أن تكون رؤية و أهداف منظمات المجتمع المدني و مصادر تمويلها واضحة و مشروعة، مع ضرورة وجود آلية واضحة لمساءلة و محاسبة الهيئات القيادية لتلك المنظمات من قبل هيئاتها العامة.

6- **المصداقية** : تكون نتيجة ثقة الجمهور بالدور التي الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني، وهي التي تضفي عليها طابع الشرعية.

يتفق معظم المهتمين في دراسة هاته المنظمات على أنها تتكون من المنظمات غير الحكومية،و النقابات و التنظيمات المهنية و الاتحادات

العمالية و النوادي و مراكز الشباب، و المنظمات الشعبية و الحركات الاجتماعية.[1]

يتميز المجتمع المدني مجموعة من الخصائص هناك خصائص عامة يجب أن تتمتع بها منظمات المجتمع المدني بصورة عامة، إلا أن هناك خصائص خاصة لابد من أن تستوفيها المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان.

من جملة الخصائص العامة :[2]

1- البناء المؤسسي الذي يضمن التحقيق الأمثل لأهداف المنظمة.

2- الاستقلالية لتتمكن من أداء أهدافها.

3- المرونة و القدرة على التكيف مع التطورات في المجتمع أو البيئة التي تعمل بها.

4- العمل التطوعي الذي يساعد على استغلال الدعم و الموارد المالية.

5- عدم السعي إلى كسب الأرباح المالية.

6- التجانس بين العالمين في هذه المنظمات من حيث التوافق على الأهداف و لا يعني ذلك عدم الاختلاف أو التعددية.

---

[1]- أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة 1، بيروت، 2000، ص 89.

[2]- وناس يحي، المجتمع المدني و حماية البيئة، دار الغرب للنشر و التوزيع، 2004.

7- المصداقية، و ذلك من خلال كسب ثقة الناس.

8- الشفافية من حيث وضوح أهداف و مصادر تمويلها.

أما الخصائص الخاصة بمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان فهي:[1]

1- الاعتماد على المعلومات الموثوقة و الدقيقة و الحديثة التي تعكس واقع حقوق الإنسان في الدولة بشكل موضوعي.

2- احترام القانون لضمان عدم التعرض إلى أي انتقاد.

3- الموضوعية في تحرير الاهداف على ضوء الظروف العامة.

4- اختيار التوقيت المناسب للدفاع عن قضية محددة و أخد اتجاهات الرأي العام حولها بعين الاعتبار.

5- جدب اهتمام وسائل الإعلام المختلفة و تأكيد دورها في مجال تعزيز حماية حقوق الإنسان.

المطلب الثاني : المجتمع المدني كآلية لترقية الحكم الراشد بتعزيز احترام حقوق الإنسان

يعتبر المجتمع المدني في اطار الحكم الراشد فاعلا و شريكا إلى جانب الدولة والقطاع الخاص في مجال صنع السياسات العامة التي تقود الدولة إلى التخفيف من الفقر وخلق الوظائف و النهوض بالمرأة وحماية البيئة و كفالة الاحترام لكافة حقوق الإنسان.

[1]- وناس يحي،المرجع نفسه.

في هذا السياق تعد منظمات المجتمع المدني بمثابة قنوات لمشاركة الناس في الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية، كما يمكن أن تفرض ضوابط على سلطة الحكومة، برص الاساءات الاجتماعية و الانتهاكات الحاصلة لحقوق الإنسان.

عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المجتمع المدني، بأنه النبع الذي يتولد منه رأس المال الاجتماعي،" جماعة من الناس تعمل من أجل هدف مشترك" وهو الأمر اللازم للحكم الراشد، كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تسد الفراغ الناتج عن تقلص دور حجم الدولة، و تدعو للإصلاح الذي يعزز التنمية البشرية المستدامة.[1]

لهاته الأسباب تعتبر هاته المنظمات مكون أساسي من مكونات الحكم الراشد، وفاعل نشط إلى جانب الدولة و القطاع الخاص، بالإضافة إلى كونها واحدة من الآليات المجتمعية لتوفير أعلى قدر ممكن من التوازن، و الاستقرار للجماعة لأنها تمثل تجمعات ذات قواعد راسخة للتعايش و العمل التطوعي المشترك لتحقيق أهداف تخدم المجموع.

كما أكدت لجنة حقوق الإنسان في قرارها رقم 2005/68 الخاص بدور الحكم الراشد في ترقية و حماية حقوق الإنسان، على أهمية وجود مجتمع مدني نشط يضمن أن ممارسات الحكم الراشد تصب نحو حماية حقوق الجميع في مقدمتهم الفئات الضعيفة.[2]

---

[1]- مصطفى كامل السيد، المجتمع المدني في الوطن العربي، ورقة مقدمة للندوة الاقليمية حول المجتمع المدني في بلاد العربية، ودوره في الاصلاح، الاسكندرية 21، 2004/1/22.

[2]- OHCHR, Résolution de la commission des droits de l'homme, 2005/68.

إن وجود منظمات المجتمع المدني، و تمتعها بالاستقلالية و الفاعلية و القدرة على التكييف، تمكن النظام من ادارة عملية التغيير بدرجة عالية من المرونة.

في هذا الإطار يؤكد بعض الفقهاء، بأن العنف يحدث عندما لا تتمكن المؤسسات في مجتمع معين من إرضاء رغبات الشعب الأمر الذي يولد حالة من النفور السياسي، لذلك يذهب المفكر هانتغون إلى أن:[1] " تحقيق الاستقرار السياسي يقترن بإيجاد مؤسسات تنظم المشاركة السياسية و تمنع انتشار العنف بتوسيع المساهمة الشعبية في وضع السياسات العامة، وفي اختبار الأشخاص للمناصب الرسمية، و توفير آليات المشاركة في النظام السياسي و الاستجابة للمطالب الشعبية عبر الديمقراطية".

الخاتمة :

عرفت السنوات الأخيرة توسعا مذهل في حجم و نطاق قدرات منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء المعمورة، بسبب ظاهرة العولمة و كذا اتساع نطاق نظام الحكم الديمقراطية، و زيادة الاتصالات السلكية و اللاسلكية، ما جعلها تعتبر أهم فاعل من الفواعل التي تؤدي إلى ترقية الحكم الراشد، و ذلك بتعزيزها حماية حقوق الإنسان، من خلال العمل على تقديم المساعدات الإنمائية على مستوى العالم.

إلا أن أهم التحديات التي تعترض طريقها في سعيها للنهوض بمسؤوليتها تتمثل في الثقافة السائدة التي تحكم نظرة مؤسسات الدولة تجاهها فبالرغم من أن الدولة بدأت تعتبر هاته المنظمات كشريك لها و بدأت تتعامل معها على هذا الأساس، إلا أنها على الصعيد العملي و الواقعي مازالت تنظر إليها نظرة حذر و توجس، و تخضعها للمراقبة، و تعمل

[1]- CHARLE Taylor, « Model of civil society », Public culture, 1990,PP95-98.

على تقييد نشاطها من خلال فرض تشريعا و إجراءات تهدف من خلالها ضبط حركتها تحت سقف السياسات الرسمية.

بالإضافة إلى أننا نجد أنفسنا اليوم أمام انفجار في الحركات الاجتماعية والتنظيمات الجديدة التي تنشأ حول أهداف محدودة للغاية دون أن يربط بينها رابط مشترك لتنسيق الجهود، أو إدراك واضح لضرورة الارتباط بينها، مما يهدد المجتمع المدني بالانحراف عن دوره الأساسي في دعم الديمقراطية، و حماية حقوق الإنسان نتيجة غياب الرؤية المشتركة والتنسيق بينها.